Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (5), Issue (1) September (2024)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://www.iasj.net/iasj/journal/419/issues
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها كلية الفارابي الجامعة

تأثير القوى الدولية الفاعلة في اداء الأحزاب السياسية العراقية

ثابت صالح علوان الموسوي
أ.د لطيف كامل كليوي الجابري
جامعة المثنى كلية التربية للعلوم الإنسانية قسم الجغرافية

The influence of active international forces on the performance of Iraqi political parties

Thabit Saleh Alwan Al- Mousawi
Prof. Dr. Lateef Kamel Kelaiwy Al- Jabri
College of Education for Human Sciences at Al-Muthanna University

Abstract:

There is no doubt that the active international forces have a great impact on the performance of Iraqi political parties, whether by directly influencing them or through their impact on the entire political process and on the security and stability of the state, and this reflects on the performance of political parties in one way or another, and these countries have sought and struggled not a short time ago in order to have influence in Iraq and the region, and they have played a major role in pushing Iraq into many futile wars to exhaust it and take advantage of the opportunity to control it, and this has been achieved through the reckless policies of the defunct regime, the latest of which is the invasion of Kuwait, to exploit the active countries this, especially the United States of America and its allies from the European Union countries and others to destroy Iraq and then occupy it in 2003, and then to practice policies that would prolong the presence of its occupying forces in Iraq by stirring up sectarian strife to strike the national unity and allow the entry of terrorist groups and logistically support and work to create chaos and destabilize security and stability in Iraq, all in order for Iraq to be weak, unable to face challenges and need them to ensure its continued dominance over the state, and this shows the extent of the impact of these active forces on Iraq and on the entire political process this was reflected in the performance of the political parties, especially with the enactment of the principles of sectarian quotas and consensual democracy

المستخلص:

مما لا شك فيه ان للقوى الدولية الفاعلة أثر كبير على أداء الأحزاب السياسية العراقية سواء كان ذلك بالتأثير المباشر عليها او من خلال تأثيرها على مجمل العملية السياسية وعلى امن واستقرار الدولة وانعكاس ذلك على أداء الأحزاب السياسية بصورة او بأخرى، وقد سعت هذه الدول واجتهدت منذ فترة ليست بالقصير من اجل ان يكون لها نفوذ في العراق والمنطقة وقد كان لها دور كبير في دفع العراق في حروب عديدة غير مجدية لإنهاكه وانتهاز الفرصة المؤاتية للسيطرة عليه وهذا ما تحقق لها عبر سياسات النظام البائد المتهورة واخرها اجتياح الكويت، لتستغل الدول الفاعلة ذلك، لاسيما الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها من دول الاتحاد الأوربي وغيرهم لتدمير العراق ثم احتلاله عام ٢٠٠٣، ولتمارس بعد ذلك سياسات كل ما من شانها إطالة امد وجود قواتها المحتلة في العراق عبر اثارة الفتن الطائفية لضرب اللحمة الوطنية والسماح بدخول المجاميع الإرهابية ودعمها لوجستيا والعمل خلق الفوضى وزعزعة الامن والاستقرار فيه، كل ذلك من اجل ان يكون العراق ضعيفا غير قادرٍ على مواجهة التحديات ويكون بحاجة لها لضمان استمرار هيمنتها على الدولة، وهذا ما يوضح مدى تأثير هذه القوى الفاعلة على العراق وعلى مجمل العملية السياسية فيه، وهذا ما انعكس على أداء الأحزاب السياسية لا سيما مع سنها لمبدا المحاصصة الطائفية والديمقراطية التوافقية.

المقدمة:

تبني الدولة سياساتها تجاه الدول الأخرى وتتعاطى معها في ضوء لدوافع، تحققه من مصالح وأهداف وما يمكن أن تشكله تلك الدول من أهمية في سياساتها هذه، وهذا ينطبق على كل سياسات القوى الدولية الفاعلة على الساحة الدولية وفي مقدمتها تأتي القوة العظمى والمتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية، ومن بعدها تأتي القوى الأخرى، كدول الاتحاد الأوربي مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا وهولندا وبلجيكا وغيرها من الدول الأوربية، المؤثرة والفاعلة على المنطقة بصورة عامة وعلى العراق بصورة خاصة، إذ تأثرت الدولة العراقية ومؤسساتها الدستورية بذلك، لتدفع الثمن باهضا وتمثل هذا بالاحتلال والأضرار التي لحقت بالمواطنين، والاستنزاف الكبير للإمكانات الاقتصادية، الأمر الذي جعل البلد محطم وبلا هيبة ومثخن بالجراح التي أصابته بالصميم، وقد أصبح على حافة الهاوية، لاسيما بعد أن عملت هذه الفواعل على إثارة الفتن الطائفية التي لم يعرفها سابقا لضرب النسيج الاجتماعي في البلد، وقد استغلت هذه الفواعل الدولية علاقاتها مع دول الجوار العراقي لمساعدتها في تنفيذ مخططاتها لدوافع ومصالح سياسية واقتصادية ودينية.

مشكلة البحث:

يمكن صياغة مشكلة البحث على النحو الاتي:

١- هل اثرت القوى الدولية الفاعلة على أداء الأحزاب السياسية العراقية؟

٢- بماذا تمثلت القوى الدولية الفاعلة المؤثرة على أداء الأحزاب السياسية العراقية؟

٣- ما أبرز الفواعل الدولية المؤثرة في أداء الأحزاب والنخب السياسية العراقية؟

فرضية البحث:

انطلاقا من مشكلة البحث يفترض الباحثان الفرضيات الاتية:

١- كان للقوى الدولية الفاعلة تأثيرا واضحاً على أداء الأحزاب السياسية العراقية وعلى مجمل العملية السياسية في العراق.

٢- ثمة تأثير سلبي للولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوربي، فضلا عن المنظمات الدولية المنقادة خلفها على مجمل الحياة السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ والحياة الحزبية خاصة،

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه قد تناول وركز على موضوعا مهما وحساسا تمثل بالعوامل المؤثرة على أداء الأحزاب السياسية العراقية، لاسيما القوى الدولية الفاعلة، ومحاولة معرفة مدى تأثيرها على أداء الأحزاب السياسية العراقية، فضلا عن معرفة الأسباب التي أدت لهذا التأثير ليتم بعد الدراسة والتحليل تشخيص ذلك ووضع الحلول والمعالجات اللازمة والمناسبة له.

حدود البحث:

تتمثل حدود الدراسة مكانيا بدولة العراق التي تبلغ مساحتها ٤٣٥.٠٥٢ كم٢، التي تقع جنوب غرب قارة آسيا، وتحدها من الشمال الجمهورية التركية ومن الغرب الجمهورية العربية السورية والمملكة الأردنية الهاشمية ومن الغرب أيضا والجنوب الغربي المملكة العربية السعودية، ومن الجنوب الكويت والخليج العربي الذي تطل عليه بساحل يبلغ طوله ٦٥ كم، وتحده من الشرق الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتتحدد منطقة الدراسة (دولة العراق) فلكيا بين دائرتي عرض (٢٩,٦ _ ٣٧,٢٧) شمالا وبين خطي طول (٣٨,٣٩ _ ٤٨,٦٣) شرقا، الخريطة (١)، اما بالنسبة للحدود الزمانية للدراسة فقد تحددت في المدة ما بين ٢٠٠٣ _ ٢٠٢٣ مع العودة لبعض الحقب والمراحل التاريخية كلما تطلبت الدراسة ذلك الامر.

منهج البحث:

اعتمد الباحثان في بحثهما هذا على منهجين علميين، اذ تم الاعتماد على المنهج التاريخي لتتبع مراحل تأثيرات القوى الدولية الفاعلة على الأحزاب السياسية العراقية وتطوراتها، فضلا عن الاعتماد على منهج تحليل القوة لتفسير الظروف المحيطة بالأحزاب السياسية ومدى تأثرها بالقوى الدولية الفاعلة.

هيكلية البحث:

اشتمل البحث على ثلاث مباحثة سبقتها مقدمة شاملة، اذ تناول المبحث الأول الولايات المتحدة الامريكية، فيما تطرق المبحث الثاني لدول الاتحاد الأوربي، اما المبحث الثالث فقد ركز على المنظمات الدولية. خريطة (١) الموقع الفلكي للعراق

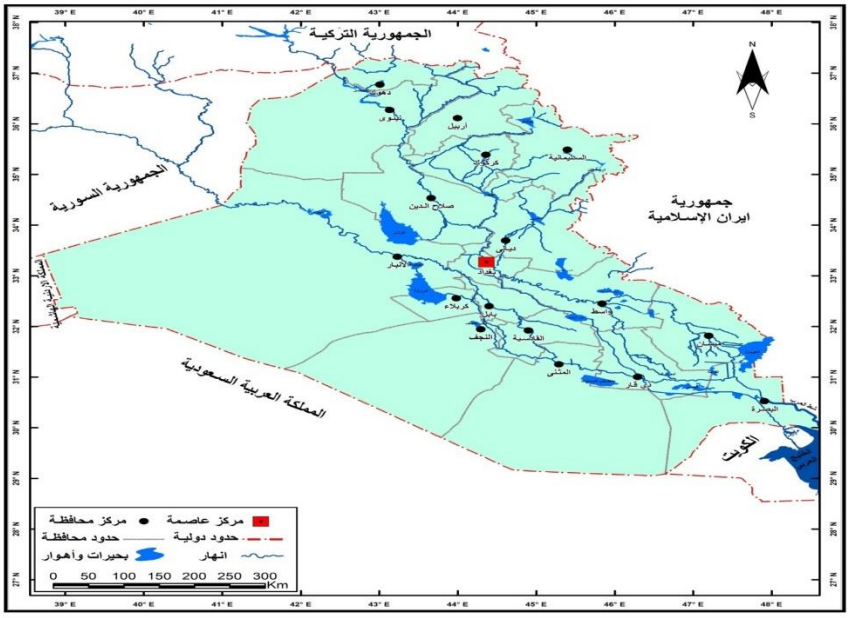

المصدر: الباحث اعتمادا على: ابراهيم حلمي الغوري، أطلس العراق والوطن العربي، ط١، دار الشرق الأوسط العربي، بيروت، ٢٠١٦، ص ١٣.

المبحث الأول الدور الأمريكي وتأثيراته على أداء الأحزاب السياسية العراقية

ابدت الولايات المتحدة الأمريكية اهتماما كبيرا بالعراق منذ اول عقدين لتأسيس الدولة العراقية المعاصرة، و ابتدأت هذه العلاقة مع بداية وجود المصالح النفطية، لاسيما بعدما حصلت الشركات الأمريكية على فرص للاستثمار في مجالات النفط المختلفة في العراق، وقد تم بعد ذلك تطوير العلاقات التجارية والثقافية والسياسية بين البلدين، ليتبع ذلك تطور واضح في المجال الدبلوماسي خاصة عند دخول العراق عام ١٩٣٢ في عصبة الأمم، وتطورت السياسة الأمريكية وبشكل لافت حيال العراق خلال المدة ١٩٤٥ – ١٩٥٨ اي المرحلة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية (١). التي انضم العراق فيها إلى حلف بغداد عام ١٩٥٥ وقبل ذلك اتفاقية عام ١٩٥٤، إعلان مشروع ايزنهاور بعد ذلك ١٩٥٧، الا ان هذا الحال لم يدم طويلاً إذ تراجعت السياسة الأمريكية في العراق بعد تغيير نظام الحكم فيه عام ١٩٥٨ واقترابه بشكل واضح من الاتحاد السوفيتي واستمر ذلك حتى عام ١٩٦٣ بعد أن تغير نظام الحكم مرة أخرى لتشهد عودة العلاقات الأمريكية العراقية إلى التحسن وعلى مختلف الاصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية، لكن سرعان ما تراجعت هذه العلاقات مرة أخرى بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بسبب حرب (٥ /حزيران /١٩٦٧) وما تلى ذلك من تغير جديد في نظام الحكم العراقي في عام ١٩٦٨، لاسيما مع البدء في عمليات تأميم النفط العراقي، ليعود العراق للاتجاه ناحية الاتحاد السوفيتي خلال فترة السبعينيات من القرن الماضي، وقد عادت العلاقات للتحسن في عقد الثمانينيات، اذ قدمت الولايات المتحدة الأمريكية دعما عسكريا وامنيا كبيرا للعراق ابان حرب الخليج الاولى ضد إيران والتي استمرت ثمان سنوات من(١٩٨٠ – ١٩٨٨) لتصل العلاقات إلى اسوء ما يكون بعد غزو النظام العراقي للكويت واحتلالها عام ١٩٩٠ ليتم فرض العقوبات الدولية عليه ومن ثم قيادة الولايات المتحدة الأمريكية لقوات التحالف لضرب القوات العراقية وإخراجها من الكويت وضرب العراق وتدميره عام ١٩٩١(٢) وقد سبق غزو النظام العراقي للكويت واحتلالها عام ١٩٩٠ زيارة لوفد امريكي بتكون من كبار اعضاء مجلس الشيوخ وقاموا بالاجتماع مع صدام حسين، وهدؤوا من روعه حيال الانتقادات الامريكية لنظامه، وفي تموز من ذات العام اعطت سفيرة الولايات المتحدة الامريكية في العراق (ابريل جيلسبي) في اثناء اجتماعها مع صدام حسين انطباعاً بأن الولايات المتحدة الامريكية سوف تتغاضى عن احتلال العراق للكويت، ورغم تبرير هذا بعد ذلك بأنه قد حصل سوء فهم دبلوماسي، الا ان سوء الفهم هذا قد شجع صدام حسين على الكويت واحتلالها (٣). إذ دخلت قوات النظام العراقي الى الكويت في (٢ /آب /١٩٩٠) وبذلك تكون الولايات المتحدة قد نجحت في مخططاتها الرامية لتكوين تحالف عسكري دولي، فضلا عن اضفاء الشرعية عليه من خلال إصدار مجلس الامن القرار المرقم (٦٨٧) والذي تضمن تخويل هذا التحالف باستخدام القوة العسكرية ضد العراق (٤). لتلحق به دماراً هائلاً، ارجعه الى عصر ما قبل الصناعة، وهذا بحسب تعبير وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك (٥). بسبب ما خلفته الحرب من دمار كبير في البنى التحتية وفي المجالات الأخرى الاقتصادية والخدمية والعسكرية، وقد استخدمت قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية مختلف أنواع الاسلحة بما في ذلك اليورانيوم المنضب الذي ترك اثارا وخيمة على السكان (٦). وقد كان تعامل الولايات المتحدة مع العراق قاسيا وصارما، اذ فرضت عليه الكثير من القرارات الدولية التي استصدرتها من (مجلس الأمن) ومنها العقوبات المختلفة والتي استمرت لعدة سنوات رافضة كل المساعي لرفعها من خلال استخدامها لحق النقض الفيتو في (مجلس الأمن)

ولم يقتصر الدور الأمريكي في تلك الفترة على فرض العقوبات والحصار الاقتصادي واستمرارهما، بل إنها قامت باستخدام القوة العسكرية عبر توجيه ضربات صاروخية بين الحين والآخر لمواقع متنوعة في العراق، إذ استخدمت صواريخ التوماهوك لضرب أهداف معينة وفي الأعوام (١٩٩٣, ١٩٩٦, ١٩٩٧, ١٩٩٨) بالتوافق مع تطور وتنامي العمل والتخطيط لتغير نظام البعث الحاكم، لاسيما بعد الاعتماد على سياسة احتواء مزدوجة حيال إيران والعراق ثم تم تطبيقها على العراق منفردا بعد استبعاد ايران، ليتم استصدار قانون تحت مسمى تحرير العراق، والذي أقر في (٥ /تشرين الثاني/ ١٩٩٨) من قبل مجلس النواب الامريكي، وفي السابع من الشهر ذاته أقره مجلس الشيوخ، وتطور الأمر بعد ذلك بسبب أحداث (١١/ سبتمبر/٢٠٠١) إذ تم إخضاع العراق لرؤية شاملة من قبل السياسية الأمريكية، لاسيما بعد قانون الحرب على الإرهاب وبعد ان تم ادراج العراق على قائمة محور الشر (٧). وبصورة عامة اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة خاصة مع العراق، عقب خروجه من الكويت في عام ١٩٩١ حتى سقوط النظام عام ٢٠٠٣ تمثلت باستراتيجيات مختلفة أبرزها هي:(٨).

١- استخدمت اسلوب التصعيد في مختلف المجالات ضد العراق ومنها استصدارها لعديد القرارات بوساطة مجلس الأمن وبموجب (الفصل السابع) وبمبررات جديدة، إذ تميزت هذه القرارات بالإذلال والقسوة، هادفة إلى إضعاف قدرات العراق في ظل حصار شامل محكم في شتى المجالات، فضلا عن استمرار الضربات العسكرية المركزة، إضافة الى الحملات الإعلامية لتشويه أوضاع العراق، واستخدام الحرب النفسية بأبشع صورها بذريعة إسقاط النظام السياسي البعثي في العراق آنذاك.

٢- تضيق الخناق على النظام السياسي ومحاصرته سياسيا ودبلوماسيا وتعميق عزلته والتشكيك الدائم في نوايا النظام وسعيه للمصالحة عربيا واقليميا، والعمل على قطع الطريق أمام أي محاولة منه لحل الأزمة وتسويتها سياسيا.

٣- استغلت الولايات المتحدة الأمريكية احداث ١١ سبتمبر وما رافق ذلك من تغيرات نفسية سواء كانت في الولايات المتحدة الأمريكية او في العالم لأقصى حد، وربطها بالنظام العراقي والإرهاب العالمي.

٤- التخطيط المستمر لاحتلال العراق، وقد تم وضع خطة في صورة (مبادئ هادية لسياسة امريكا فيما بعد الحرب في العراق) سبقت عملية الغزو بأكثر من عام وقد بينت سنوات الاحتلال وما بعد ذلك بصمات تلك الخطة التي تكاد تكون متطابقة معه.وقد وصل الأمر إلى ذروته، اذ شنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على العراق في آذار ٢٠٠٣، واسقطت النظام يوم ٩ نيسان من نفس العام، لتعلن بعدها الولايات المتحدة احتلال العراق وبموجب القرار المرقم (١٤٨٣) الصدر من مجلس الامن في (٢٢ ايار ٢٠٠٣) الذي اعترف فيه للقوات الدولية المتحالفة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بأنها سلطات احتلال لدولة العراق وأنها تتحمل كافة المسؤوليات المحددة عليها في تلك الدولة التي تحتلها (٩). وتضمنت سياسة الاحتلال الامريكي في العراق خلال فترة احتلاله اتخاذ مجموعة من الإجراءات تمثلت بتأسيس (مجلس الحكم الانتقالي) وبعد ذلك ثم نقل السيادة إلى العراقيين في عام ٢٠٠٤، وإعلان قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية وتم وضع دستور جديد للبلاد، فضلا عن إجراء انتخابات وطنية في عام ٢٠٠٥ وصولاً الى اعادة رسم مسارات العلاقات الأمريكية العراقية عبر التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ بين البلدين في عام ٢٠٠٧ بهدف إعادة ترتيب وتنظيم العلاقات الثنائية بينهما (١٠ وكان احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق يمثل مشروع استراتيجي كبير بالنسبة لها، يهدف إلى تحقيق مجموعة من الاهداف والمكاسب الحيوية، ولتحقيق ذلك اتخذت مجموعة إجراءات واجبة التنفيذ لضمان تحقيق تلك الأهداف وأبرز هذه الإجراءات هي:(١١).

١- التأني باتخاذ قرار الانسحاب من المدن إلى الأماكن البعيدة خوفا من الاستهداف فضلا عن عدم الاستعجال في الانسحاب من العراق عموما.

٢- أن يكون لها دور رئيسي في تحديد نوع النظام السياسي وملامحه المستقبلية في العراق، وبما يضمن لها وجود من يواليها كحلفاء وأصدقاء في مركز الحكم والقرار في النظام العراقي الجديد.

٣- إدامة التواجد العسكري في العراق وبأعداد كبيرة وبالشكل الذي يضمن استمرار نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في العراق والمنطقة.

٤- العمل على تكبيل العراق من خلال ربطه بمجموعة اتفاقيات تشمل العديد من الجوانب الدفاعية والأمنية وانشاء القواعد العسكرية الدائمة في العراق، والاقتصادية في مجال النفط والتنقيب، فضلا عن الاتفاقيات التجارية.

٥- العمل على جعل السفارة الأمريكية أكبر سفارة في العالم لتكون هي حكومة العراق الخفية، وان يصل عدد الدبلوماسيين العاملين فيها أكثر من ٣٠٠٠ دبلوماسي يعملون في مختلف الاختصاصات الأمنية والعسكرية والسياسية. وقد اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية عدة تدابير خطط لها مسبقا لإنجاح مشروعها في العراق على الرغم من الضرر الكبير الذي سيصيبه جراء ذلك وأبرز هذه التدابير هي:(١٢).

١- حل الجيش العراقي: اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية قرارا بتاريخ (٢٦ /٥ /٢٠٠٣) يقضي بحل الجيش العراقي، وحل قوى الأمن المسؤولة عن الأمن دون وجود بديل له القدرة على حفظ الامن في الدولة.

٢- دعم الإرهاب في العراق: فقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى حل الجيش العراقي ومؤسساته الأمنية لكي يسمح ذلك بدخول الجماعات الإرهابية المدعومة منها لاستخدامها كأدوات ضغط سياسية ضد خصومها في العراق لإجبارهم على بقاء القوات الأمريكية.

٣- تأخير تسليم السلطة للعراقيين: اخذت الولايات المتحدة الأمريكية تمارس سياسة المماطلة في مسألة تسليم السلطة للعراقيين نتيجة رغبتها في بناء نظام حكم يكون على وفق مصالحها وما تراه هي، وهذا واضح من خلال بحثهم عن شخصية سياسية عراقية تكون قريبة من منهم لتسليمه الحكم.

٤- تدمير البنى التحتية وهدر المال العام: بدأت عملية تدمير البنى التحتية من خلال الصواريخ والطائرات المقاتلة ومع دخول قوات الاحتلال الامريكي الى العراق هذه القوات للمجرمين والمخربين الذين أخرجهم صدام من السجون والمجاميع الداخلة للعراق من دول الجوار الى تخريب الوزارات والمؤسسات الحكومية باستثناء وزارة النفط التي عملت على حمايتها.

٥- اذكاء الطائفية: ان حقيقة حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق لم تكن كما تدعى حرب وقائية، لاسيما ان العراق في وقتها من الضعف ما لا يسمح له بتشكيل اي خطر على امن الولايات المتحدة، الا ان الأهداف قد توضحت بعد ذلك لاسيما بعد الاحداث الطائفية المقيتة التي خطط لها جيدا من قبل الولايات المتحدة لإيقاع العراق فيها، من خلال العمل على جعل السطوة فيه من نصيب المجاميع المسلحة على حساب الدولة (١٣). وقد أكد البروفسور الأمريكي (ماكس مايوراينك) في محاضرة ألقاها بهذا الخصوص إذ أوضح أن حروب الجيل الرابع تسعى لإفشال الدولة وتفكيكها والعمل على زعزعة استقرارها لإحلال واقع تتم فيه مراعاة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تطبيق استراتيجية (التدخل السلبي) لتعزيز الانقسامات الطائفية، خريطة (٢)، المؤدية إلى الحرب لاستهلاك المجتمعات والبلدان المستهدفة، من دون بذل أي مجهود من قبل المتدخل (١٤)عملت الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية احتلالها للعراق على تأسيس الطائفية وجسدت ذلك في مجلس الحكم الانتقالي، وكان عملها دؤوب على خلق الفتة الطائفية والاقتتال الداخلي، لتضرب بذلك العقد الاجتماعي في البلد ولتصل إلى هدفها المتمثل بالتخلخل البنيوي الذي يضرب اسس التعايش السلمي بين القوميات والطوائف ومختلف الجماعات الإثنية في العراق، وهذا ما ولد حالة من الشد الطائفي وبالخصوص عند الطبقات المحدودة التفكير وكذلك الذين يعانون من الجهل المركب، وهذا ما عقد مهام النهوض بالدولة من قبل صناع القرار، ليتحقق ما خطت له الولايات المتحدة الأمريكية ولو نسبيا(١٥)وقد شهد العراق بعد احتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وسقوط نظامه السياسي في(٩/ نيسان ٢٠٠٣) فوضى سياسية وحزبية عارمة لم يألفها من قبل، وبلا شك أن الدور الرئيسي في ترسيخ وتكريس هذه الفوضى هو للاحتلال الأمريكي عبر قيامه بعدة سياسات وإجراءات خاطئة اتخذها عند إدارته الشؤون العراقية، منها التجاهل الواضح للفوضى الأمنية، فضلا عن تفكيكها لأغلب مؤسسات الدولة وأجهزته الرسمية، ومنها القرار الذي أصدره بول بريمر الأخرى (المدني الأمريكي في العراق في (٢٣ / نيسان٢٠٠٣خريطة (٢) تقسيم العراق الى دويلات متحاربة حسب مشروع جو بايدن

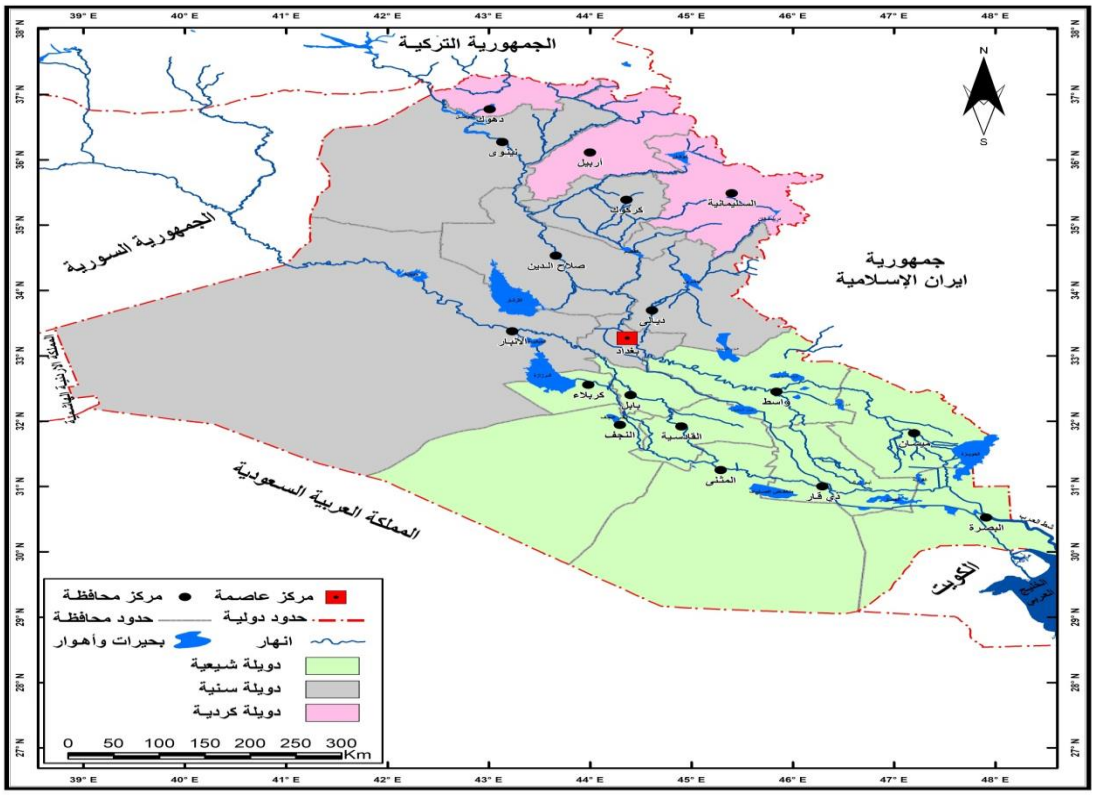

المصدر: الباحث بالاعتماد على لطيف كامل كليوي واعياد عبد الرضا عبد الله، تحليل جغرافي سياسي لبناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة اوروك للعلوم الانسانية كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، ٢٠١٩، ١٦٩٤.القاضي بحل وزارة الثقافة والإعلام والغاء الصحف العراقية جميعا وتسريح كل العاملين في هذه المؤسسات الإعلامية، ليعاني العراق من فوضى إعلامية عارمة، تمثلت بإصدار العديد من المطبوعات والاصدارات، فضلا عن إصدار الأحزاب للكثير من الصحف وانشاء العديد من المحطات الإذاعية والتلفزيونية والفضائية، وقد تعرض الكثير من الصحفيين والإعلاميين للقتل والتهديد والملاحقة، فضلا عن قيام قوات الاحتلال بغلق بعض الصحف المناوئة للاحتلال وبذات الوقت تعمل على دعم صحف أخرى (١٦)يستنتج المختص وحتى غيره عند القاءه لنظرة على ما تقدم ان الولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة الدور الأبرز والاثر السلبي الأكبر في العراق من كل العوامل والفواعل المؤثرة على الدولة والعملية السياسية وأداء الأحزاب السياسية، وتعود جذور سلبيتها على العراق إلى ما قبل دفعها لاندلاع حرب الخليج الأولى عام ١٩٨٠ والعمل على إدامتها لجني المصالح من كل يوم من أيامها، وصولا لإعطاء الضوء الأخضر لنظام صدام الأرعن لغزو الكويت واحتلالها في عام ١٩٩٠وما تلى ذلك من إخراج القوات العراقية من الكويت وتدمير العراق بصورة شبه كلية وإعادته لعصور ما قبل الصناعة حسب تصريحات الامريكان انفسهم، وما رافق ذلك من فرض للعقوبات الاقتصادية والتي استمرت ١٣ سنة مرت على الشعب العراقي كأنها ١٠٠٠سنة لمرارتها واذلالها، لتأتي بعد ذلك عملية غزو العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣ واتمارس فيه كل ما من شأنه تدميره وتفكيكه مثل إثارة الفتن الطائفية بين مكوناته والسماح بدخول المجاميع الإرهابية لاسيما بعد حل الجيش العراقي والمؤسسات الأمنية لجعله ساحة للمجاميع المسلحة والاستخبارات الدولية والتنظيمات الإرهابية ولكل من يريد تصفية حساباته، حيث سمحت لجوار العراق الجغرافي والإقليمي والدولي للتغلغل في العراق وتثبيت نفوذهم فيه، كل هذا واكثر جعل الولايات المتحدة هي الأكثر تأثيرا من كل الفواعل الأخرى لأنها جاءت بعد موافقتها، فلذلك كان لها بصفتها دولة محتلة دور كبير في اختيار نظام الحكم ومن يتسلمه وكيفية إدارة العملية السياسية، وهذا ينعكس بدوره على أداء الأحزاب السياسية ونشاطها سواء كان بالتأثير غير المباشر نتيجة لغياب الأمن والاستقرار والطائفية والإرهاب وغيرها، وتأثير مباشر من خلال ميولها لأحزاب سياسية معينة على حساب احزاب أخرى تماشيا مع موقف تلك الأحزاب من الاحتلال والممارسات التي يقوم بها في البلد.

المبحث الثاني الدور الأوربي وتأثيراته على أداء الأحزاب السياسية العراقية

يتمتع العراق بعلاقات قديمة ورصينة مع دول الاتحاد الأوربي، إذ تعد من افضل علاقات العراق الخارجية وعلى الرغم من تعرضها احيانا إلى الضرر والتردي، ببعد حربسرعان ما تعود الى سابق عهدها وطبيعتها، نتيجة لاهتمام العراق بعلاقاته مع الدول الأوربية من جهة ولأهمية العراق بالنسبة لهذه الدول استراتيجيا من جهة أخرى، وتتباين مواقف هذه الدول في علاقاتها مع العراق من دولة لأخرى إذ لم تخرج دول الاتحاد الأوربي بموقف محدد حيال العراق خاصة في موضوع الغزو الأمريكي له فهناك من ايد الحرب وهماك من رفضها واخرى شاركت فيها، على عكس موقفها الموحد والقطيعة في العلاقات التي حدثت بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١ بعد اجتياح قوات النظام العراقي الكويت حيث اشتركت الدول الأوربية في هذه الحرب، واعلنت عن استجابتها لقرارات العقوبات وفرض الحصار على العراق، الا ان العلاقات بدأت تتغير بعد عام ٢٠٠٣ مع توجه هذه الدول نحو العراق اقتصاديا وسياسيا، لاسيما بعد إعادة تمثيلها الدبلوماسي مع العراق(١٧) وقد اشتركت دول الاتحاد الأوربي في حرب الخليج الثانية أبرزها بريطانيا وفرنسا وألمانيا وبقية الدول الأوربية إذ انضمت الى التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بعدما أصدر مجلس الامن قراره المرقم ٦٧٨، إذ عبئت المملكة المتحدة البريطانية كل امكانياتها العسكرية وقواعدها تحت تصرف قيادة القوات الامريكية وكانت لها مشاركة فاعلة في الحرب، اما بالنسبة لفرنسا فقد كانت لها مشاركة مؤثرة حيث اشتركت بسبعة آلاف مقاتل وبالعديد من المقاتلات الجوية والبوارج الحربية، وقدرت خسائرها بأكثر من ٢ مليار دولار إضافة إلى خسائر شركاتها العاملة في العراق التي قدرت بأكثر من ٦٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٠، هذا فضلا عن مشاركة بقية الدول الأوربية عسكري وقد تبين ان أكبر الخاسرين في هذه الحرب هي الدول الأوربية بسبب خسارتها لشريك تجاري عسكري مهم الا وهو العراق لاسيما فرنسا وألمانيا ودول أوروبية اخرى، ويلاحظ عند التدقيق في القرارات الصادرة بعد نهاية الحرب والمتعلقة بتدمير أسلحة العراق الشاملة واستمرارية فرض الحظر لم يكن هدفها العراق فقط بل إنها لخنق اوروبا سياسيا واقتصاديا، الا ان الدول الأوربية لم تكن تشعر بذلك في البداية، وعند اتضاح الدور الأمريكي قرر عدد من المسؤولين الأوروبيين تقديم استقالاتهم لإحساسهم بمسؤولية الفشل في إدارة الأزمة وكيفية التعامل مع الدور الأمريكي، ومنهم وزير الدفاع الفرنسي الذي علق قائلا بعد استقالته " أن الحرب ضد العراق هي درس نموذجي لنظام عالمي جديد تكون فيه الولايات المتحدة الأمريكية قطبا وحيدا مسيطرا، وصيرت الأمم المتحدة كيانا لا إرادة له عاجزا عن استخدام حريته" (١٨). وقبيل حرب الخليج الثالثة تبنت كل من فرنسا وألمانيا سياسة خارجية موحدة حيال توجهات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية، إذ اخذت هاتين الدولتين تدفعان بقوة نحو الحلول السلمية إزاء المشكلة العراقية عوضا عن استخدام القوة العسكرية، وأنهما تفضلان القرارات الجماعية الصادرة من المؤسسات الدولية،

وعلى العكس من ذلك ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن الصراعات الدولية تتحكم فيها عوامل القوة العسكرية التي تتمتع هي بها، وبعد الأخذ والرد بين الطرفين انقسمت الدول الأوربية إلى معسكرين حيال التعامل مع المسألة العراقية، فقد ابدت كل من (بريطانيا والبرتغال واسبانيا وايطاليا وهولندا والجيك وبولندا والمجر) تأييدها للتوجهات الأمريكية في استخدام القوة العسكرية ضد العراق، أما بالنسبة للدول الأوربية الاخرى والتي ابدت اعتراضها على هذا التوجه فهي كل من (فرنسا وألمانيا والسويد والنرويج واليونان) وقد صعدت فرنسا وألمانيا من لهجتها حيال الدول المؤيدة للحرب، وقد طلب جاك شيراك رئيس جمهورية فرنسا الصمت من الدول المؤيدة للحرب، اما شرويدر المستشار الالماني فقد وصف الدول الأوربية المؤيدة للحرب على العراق بأنه (هناك عصابات عميلة لواشنطن داخل القارة الأوروبية) وتمكنت فرنسا من النجاح في تشكيل محور معارض لاستخدام القوة العسكرية والحرب لاسيما بعد التنسيق مع الصين وروسيا الاتحادية(١٩). بيد أن محور المعارضة للحرب لم يدم طويلا، لاسيما بعد تحول المانيا وفرنسا إلى محور الحرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وتحديدا بعد تغير قيادة البلدين حيث وصل نيكولا ساركوزي لرئاسة الجمهورية الفرنسية بدلا من جاك شيراك، ووصول أنجيلا ميركل كمستشارة لألمانيا بدلا من غيرهارد شرودر، فقد أخذا يتنافسان في مسألة التقرب أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية لينافسا بذلك بريطانيا ويتفوقا عليها في مجال التوافق السياسي مع الولايات المتحدة حيال العراق، وبذلك يكونان قد نسفا كل المساعي الحقيقية التي تم بذلها قبل تسلمهم الحكم والتي كرست من أجل إيجاد هوية للقارة الأوربية بعيدة عن التبعية ومستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية(٢٠). وهذا يعني ان الدول الأوربية قد استسلمت وقبلت بسيطرة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية عليها، على الرغم من كل ما تملكه من امكانات سياسية واقتصادية وعسكرية كبيرة، لترتضي لنفسها الدور الثانوي تاركة الدور الأساسي والرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية (٢١). وقد أثر هذا الاتفاق الأمريكي الأوربي أو بالأحرى الانقياد الأوربي بشكل سلبي على العراق، لاسيما بعد موافقتها على تبني المخططات الصهيوأمريكية، لتصبح بذلك الدول الأوربية عبئ اضافي بدلا من تكون فاعلا دوليا يملك القدرة على مواجهة سطوة الولايات المتحدة الامريكية، وقد أخذت بعض الدول الأوربية تعمل على إثارة التفرقة والانقسام بين أبناء الشعب العراقي من خلال إرسال مجموعات مدربة على تلك الاعمال، وقد تم اعتقال بعض العناصر المتخفية بملابس عربية تعمل ضمن فرق الموت البريطانية في محافظة البصرة وبحوزتهم أسلحة متنوعة ومتفجرات، الا ان تدخل القوات البريطانية حال دون محاسبتهم وتم إطلاق سراحهم، هذا فضلا عن الأعمال التخريبية التي قامت بها قوات الاحتلال البريطاني في مناطق مختلفة من العراق(٢٢يتضح مما تقدم أن لدول الاتحاد الأوربي تأثير واضح على العملية السياسية في العراق وما لذلك من انعكاسات على أداء الأحزاب السياسية فيها، لاسيما بعد انقيادها خلف سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى رغم من العلاقات القديمة بين الدولتين التي تعود إلى بدايات تأسيس الدولة العراقية والى عقود استثمار النفط بعد ذلك، الا ان هذه العلاقات تباينت واختلفت من حقبة لأخرى وحسب التغيرات التي حصلت في الأنظمة السياسية في العراق نهاية عقد الخمسينيات من القرن الماضي وسقوط الملكية ومجيء الجمهورية وما تلى ذلك من تغيرات كثيرة، حتى كانت العلاقات في أوجها في حرب الخليج الأولى بعد دعم العديد من الدول الأوربية للعراق في هذه الحرب، وبالخصوص بعدما أصبح العراق شريك تجاري لمعظم هذه الدول لاسيما في مسألة التسليح، الا ان العلاقة ساءت وتدهورت بعد اجتياح النظام العراقي الكويت واحتلالها عام ١٩٩٠، إذ شاركت الدول الأوربية في التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لإخراج قوات النظام العراقي من الكويت وضرب العراق وتدميره في حرب الخليج الثانية، فضلا عن مشاركتها في فرض العقوبات الدولية ومنها فرض الحصار الكامل على العراق والذي استمر حتى عام ٢٠٠٣، ورغم تباين المواقف الأوربية قبيل حرب الخليج الثالثة بعد ظهور محور أوربي معارض للحرب والسياسات الأمريكية الخارجية خاصة من قبل فرنسا والمانيا الا انه سرعان ما تغير الوضع بعد تغيير القيادة في البلدين، لتصبح معظم الدول الأوربية منساقة خلف الولايات المتحدة الأمريكية ومتبنية لكل سياساتها الاستعمارية في العراق، ومنها العمل على إثارة الفتن الطائفية والعرقية لضرب النسيج الاجتماعي في البلد ودعمها للتنظيمات الإرهابية في العراق أو السماح لها وغض الطرف عنها لتنفيذ عملياتها الاجرامية في البلد ولا تخفى الاعداد الكبير من الارهابين التي جاءت من هذه الدول للعراق، ومن ذلك تتبين الأدوار السلبية لدول الاتحاد الأوربي في العراق بصورة عامة وعلى العملية السياسية وبما فيها الأحزاب السياسية بصورة خاصة.

المبحث الثالث دور المنظمات الدولية السلبي وانعكاساته على أداء الأحزاب السياسية العراقية

- الأمم المتحدة:لم يكن تأسيس هذه المنظمة الدولية في عام ١٩٤٥، الا لتحقيق رغبة ومصالح الدول الكبرى وهي (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي والصين وبريطانيا وفرنسا) لاسيما بعد ما فرضته الحرب العالمية الثانية من ضرورات، وقد واجهت منظمة الأمم المتحدة تحديات وصعوبات عديدة جعلتها غير قادرة على تنفيذ وتطبيق فلسفتها كمنظمة دولية، وأثبتت ذلك من خلال عدم قدرتها على القيام بوظيفتها في النظام العالمي بما يتوافق مع ما نص عليه ميثاقها المتمثل في تنسيق وتحقيق التعاون بين الدول على مختلف الأصعدة والعمل على إزالة كافة العقبات

التي تعيق تحقيق هذا التعاون المفترض، هذا فضلا عن الوظيفة الأساسية لها الا وهي تحقيق السلم والأمن الدوليين، وكان على هذه المنظمة الدولية أن تتعايش وتتكيف مع النظام الدولي ثنائي الأقطاب في تلك الفترة، وهذا ما صعب عليها إجراء أي تعديلات جوهرية على ميثاقها لينعكس ذلك بالإيجاب على الدول الأعضاء فيها، واستمرت الأوضاع على ذلك حتى تفكك أحد القطبين وهو الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة عام ١٩٩١ ليصبح النظام العالمي أحادي القطب بعد انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة على العالم، وبعد هذا التغير الكبير في النظام الدولي تبين مدى سيطرة الولايات المتحدة على كل مفاصل المنظمة واستئثارها بأغلب قرارات مجلس الأمن، لاسيما لما يتعلق بقرارات الفصل السابع التي جاءت لتكون استثناء لمبدأ (التدخل في سيادة الدول) لذا أصبحت عملية إجراء التعديلات على ميثاق الأمم المتحدة في الوضع الحالي أكثر صعوبة من السابق إبان النظام الثنائي القطب، وهذا ما أدى الى ظهور الكثير من المطالبات من قبل المنظمات والباحثين والمختصين وحتى من قبل العديد من الدول والتي تنادي بإجراء تعديلات جوهرية وضرورية على ميثاق المنظمة ووظيفتها وقوانينها باعتبارها منظمة دولية كي تتمكن من القيام بمهامها وواجباتها في موجهة كافة التحديات لاسيما تحقيق السلم والأمن في العالم(٢٣). وقد اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية من أحداث ١١ سبتمبر حجة و ذريعة لشن حملتها العالمية لمكافحة الإرهاب، و عملت على توظيف هذه الحملة لخدمة استراتيجيتها وبما يتناسب مع أهدافها السياسية الدولية، ولتكريس هيمنتها كانت بحاجة إلى سبب مناسب يبرر سياساتها الجديدة والمتمثلة بالحروب الاستراتيجية والاستباقية والوقائية ضد خصومها، ومنذ لك الوقت لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية تهتم لكل ما يصدر عن الأمم المتحدة، لتبدأ بمعالجة الاحداث بعيدا عن المنظمة الدولية ودون الرجوع اليها، ويتضح هذا جليا من خلال إصدار القرارات الدولية ١٣٦٨ في عام ٢٠٠١ القاضي باجتياح أفغانستان والقرار ١٤٨٣ والقاضي بغزو العراق واحتلاله في عام٢٠٠١، لتصبح بذلك الأمم المتحدة عاجزة كليا عن مواجهة الأوضاع الجديدة التي حلت بالنظام العالمي، وتراجع دورها كثيرا في مسألة حفظ الأمن والسلم الدوليين، وليس لها القدرة والامكانية على اتخاذ أي إجراء إزاء انتهاكات الولايات المتحدة للقانون الدولي، لاسيما بعد ما أعلنت أنها لا تتقيد بأحكام هذا القانون أو بقواعده(٢٤) يعد العراق أحد الأعضاء المؤسسين لمنظمة الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ بعد حضوره العديد من المؤتمرات التحضيرية لذلك، وقد انظم لهذه المنظمة رسميا بتاريخ (٢١/ كانون الاول/ ١٩٤٥) وقد تمكن العراق من المشاركة وبصفة عضو غير دائم مرتين في أعمال مجلس الأمن بين عامي (١٩٥٧-١٩٥٨) والثانية (١٩٧٤-١٩٧٥) اما دور الأمم المتحدة في العراق فيعود إلى ١٩٥٥، الا ان اجتياح قوات النظام العراقي للكويت واحتلالها عام ١٩٩٠ أثر كثيرا على العلاقة إذ عدت الأمم المتحدة هذا التصرف مهدد للأمن والسلم الأمنيين وهذا ما يدعو لوضع العراق تحت طائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والخاص بالانتهاكات الشديدة للنظام العالمي، حيث تم اصدار عدة قرارات دولية أبرزها قرار رقم ٦٨٧ في عام ١٩٩٠ والذي سمح باستخدام القوة العسكرية على العراق وتحميله المسؤولية كاملة عن الخسائر المباشرة وغير المباشرة التي تعرضت لها دولة الكويت، فضلا عن فرضها عقوبات شاملة على العراق، وتمحور اهتمام الأمم المتحدة في العراق بصورة عامة بثلاثة محاور هي فرض العقوبات الدولية للحد من قدرات العراق على تطوير الأسلحة، وإرسال طواقم الطاقة الذرية للتفتيش ورصد برامج الاسلحة في عموم البلاد، وإدارة برنامج البترول مقابل الدواء والغذاء(٢٥). و تمثل القرارات التي اتخذت بحق العراق ما بعد احتلال الكويت عام ١٩٩٠ تأكيدا لسطوة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على منظمة الأمم المتحدة، إذ اتخذت من العراق ساحة لشرعيتها بالاستناد على مجلس الأمن، بمساعدة نظام صدام البعثي الذي هيأ لها الفرصة السانحة بغزوه الكويت، لتعمل على تنفيذ مخططاتها بالسيطرة على النظام الدولي وتكبيله بقيود القطب الأوحد، ليمكنها من تسخير المؤسسات الدولية لتنفيذ مخططاتها لغطاء شرعي، إذ تمكنت خلال المدة من ١٩٩٠- ٢٠٠٣ من استصدار ٦٣ قرارا دوليا من مجلس الامن متعلقة فقط بالعراق، و ٥٨٪ من هذه القرارات خاصة بتقييد الدولة واضعافها وعدم نهوضها مرة أخرى، وابتدأت هذه القرارات بالقرار الأممي ٦٦٠ الذي أدان اجتياح النظام العراقي للكويت واحتلالها، والقرار الثاني ٦٦١ الذي صدر في شهر آب من عام ١٩٩٠ وبموجبه تم وضع العراق تحت طائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بحجة التهديد للأمن والسلم الدوليين، واستمرت القرارات وصولا إلى قرار ٦٧٨ الصادر من مجلس الامن في (٢٦/ تشرين الثاني/ ١٩٩٠) الذي سمح باستخدام القوة العسكرية ضد قوات النظام العراقي وإخراجها من الكويت والعمل على إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الغزو(٢٦). وامتازت الأمم المتحدة هذه المنظمة التي تمثل الشرعية الدولية والراعية الأولى للسلم والأمن في العالم بانها منظمة غير حيادية وتكيل بمكيالين، إذ أنها عملت على إصدار القرارات بأسرع ما يمكن ضد العراق بعد اجتياح الكويت عام ١٩٩٠ وكانت حازمة في ذلك بشكل منقطع النظير للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وعلى العكس من ذلك تماما فقد وقفت موقف المتفرج من الغزو والاعتداء الأمريكي على العراق عام ٢٠٠٣ (٢٧). وبعد أن تم اصدار العديد من القرارات التي لم تشهد الأمم المتحدة لها مثيل عبر تاريخها، مهدت جميعها لاحتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق، ورغم هذه القرارات التي استصدرتها الولايات المتحدة من المنظمة الدولية، إلا أنها قامت باحتلال العراق بدون اي تفويض من مجلس الامن، ليترقب الجميع الإدانة والتنديد والمطالبة بالانسحاب كما حصل مع العراق

سابقا من قبل المؤسسات الدولية الا انه " لا حياة لمن تنادي" ولم يتم إصدار أي قرار بهذا الشأن، وعلى عكس المتوقع فقد رضخت للضغوط الأمريكية و انصاعت لتنفيذ سياساتها عبر تكليف قواتها المحتلة بإدارة العراق، وقامت بتحويل تسميتها إلى قوات متعددة الجنسية، دون أن تكون للأمم المتحدة اية مشاركة في القيادة أو الإدارة، واستمرت تشكيلات قوات وقيادات الاحتلال دون أي تغير(٢٨) وقد أثبتت الأمم المتحدة فشلها في تأدية دورها المتمثل بحفظ الأمن والسلم الدوليين بعد عجزها عن توفير الحماية للمدنيين العراقيين من الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣ والذي تم دون موافقتها، اذ بلغ عدد الضحايا بين عامي ٢٠٠٤–٢٠٠٨ اكثر من ٧٧ الف قتيل اما عدد المصابين فبلغ ١٢١الف مصاب وهذا حسب ما صرح به الناطق باسم القوات الأمريكية المحتلة، الا ان جهات مستقلة ومنظمات حقوق الإنسان أشارت الى أن الأرقام أكثر من التي أعلن عنها، وقد أعلنت وزارة حقوق الإنسان في العراق أن العدد تقريبا ٨٥ الف قتيل وخلال المدة نفسها، وقد قدرت جماعة احصاء القتلى العراقيين أن العراقيين الذين سقطوا قتلى ما بين (آذار ٢٠٠٣ – تموز ٢٠١٠) بلغ ما بين ٩٨ – ١٠٧ الف قتيل(٢٩). وتشير أغلب المصادر إلى أنه لا توجد إحصاءات دقيقة لإعداد القتلى العراقيين بعد الغزو الأمريكي، الا ان هناك احصائيات لمؤسسات بريطانية أكدت أن عدد القتلى العراقيين تجاوز المليون قتيل منذ الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ حتى نيسان ٢٠١٩، ليكون العراق بذلك قد فقد ما يقارب ٣٪ من عدد سكانه، وقد احجمت سلطة الاحتلال الامريكي ومنذ بداية الغزو عن إعلان الأرقام الحقيقية لعدد القتلى العراقيين، وهذا ما اتبعته وزارة الصحة العراقية منذ عام ٢٠٠٦ إذ توقفت عن إعطاء اعداد حقيقية للقتلى العراقيين ودون تبرير لهذا الأحجام(٣٠)يتضح مما تقدم أن الأمم المتحدة كان دورها سلبيا تجاه العراق على الرغم من ان العراق يعد من المؤسسين لهذه المنظمة الدولية، إذ كانت قرارتها قاسية جدا على العراق في حرب الخليج الأولى حيث كان الحزم والصرامة والسرعة في اتخاذ القرارات القاضية بضرب العراق وتدميره وفرض العقوبات الجائرة التي استمرت ثلاث عشرة سنه، إلا أنها أغمضت عينيها عن الغزو الأمريكي للعراق الذي كان دون موافقتها، اذ لم تحرك ساكن حيال هذا الأمر، لا بل اجبرت على أصدرا قرارات متأخرة عن طريق مجلس الأمن تم بموجبها إضفاء الشرعية للغزو الأمريكي من خلال تغير تسمية قوات الاحتلال إلى القوات متعددة الجنسية وتكليفها بإدارة العراق، فضلا عن أنها لم تقم بدورها كراعي للأمن والسلم الدوليين ولم تعمل على حماية المدنيين العراقيين، إذ سقط الآلاف من الأبرياء دون أن يرف لها جفن، بعد ان أصبحت دمية بيد الولايات المتحدة الأمريكية، إذا كان تأثيرها سلبي على العراق والعملية السياسية وعلى أداء الأحزاب السياسية، لاسيما بعد فشلها في القيام بأدوارها في العراق والمتمثلة بالعمل على استقرار الأوضاع وحفظ الأمن وإدانة الاعتداءات الامريكية وإثارتها للفتن الطائفية ومساعدتها المنظمات الإرهابية، لجعل العراق ضعيفا غير قادر على مطالبتها بالانسحاب وكل ذلك على مرأى ومسمع المنظمة الدولية التي وكأن الأمر لا يعنيها بسبب تعلق الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية.

- مجلس الامن الدولي:يعد مجلس الأمن اهم أجهزة الأمم المتحدة، فهو الجهاز الرئيسي والتنفيذي فيها، اذ عهد إليه الميثاق الدولي وفق المادة ٢٤ الاضطلاع بمهام حفظ الأمن والسلم الدوليين، وأطلق عليه البعض تسمية البوليس الدولي لما يملك من سلطة التدخل المباشر لفض النزاعات الدولية التي تشكل خطر على الأمن والسلم الدوليين دون حتى موافقة الدول، يتكون مجلس الأمن من خمسة عشر مقعد، خمسة مقاعد منها دائمة العضوية و تشغلها الدول الكبرى وهي كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا، وعشرة مقاعد غير دائمة العضوية يشغلها الاعضاء بالانتخاب من قبل أعضاء الجمعية العمومية للأمم المتحدة وبصفة دورية كل سنتين(٣١). أسند للمجلس نوعان من الاختصاصات الاول هو استخدام الحلول السلمية للنزاعات الدولة ويتمثل هذا بالفصل السادس، اما الثاني فيتمثل بالإجراءات الجبرية واستخدام القوة والقسر في إرجاع الحق إلى نصابه، فضلا عن المهمة الرئيسية المتمثلة بحفظ الأمن والسلم الدوليين ويتمثل ذلك بالفصل السابع (٣٢). وعلى الرغم من أن مجلس الأمن هو الجهاز الأكثر تأثيراً في الأمم المتحدة والقرارات التي تصدر منه ملزمة للدول جميعها، و حتى قسراً وبالقوة أن لزم الامر، لاسيما اذا صدرت بموجب البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الا ان الولايات المتحدة الأمريكية قد فصلت قرارات الفصل السابع وفق مقاساتها الخاصة، اذ ساهم المجلس وبضغوط أميركية طيلة فترة التسعينيات وصولا ليوم الغزو واحتلال العراق عام ٢٠٠٣ بإصدار العديد من القرارات الخاصة بالعقوبات المفروضة على العراق و كان تطبيقها فوريا بموجب للفصل السابع مباشرة دون المرور بالفصل السادس، والسماح باستخدام القوة وفرض معاهدة سلام وعليه الموافقة على شروطها ومحتوياتها، فضلا عن فرض الجزاءات والعقوبات الدولي(٣٣) الا ان العديد من القرارات التي أصدرها مجلس الأمن ضد العراق بعد غزو النظام العراقي للكويت لم يشهدها تاريخ الأمم المتحدة من قبل وأبرزها هي:(٣٤).

١- أصدر المجلس مجموعة من القرارات في(٢/اب/١٩٩٠) مهدداً باستخدام القوة.

٢- استمر المجلس بإصدار القرارات الممنهجة حتى بعد انسحاب قوات النظام العراق من الكويت في (٢٨/ شباط/ ١٩٩١) والمتمثلة بفرض الحصار الاقتصادي والذي استمر من ١٩٩٠–٢٠٠٣ ولمدة ثلاثة عشر عاماً.

٣- استخدام القوة العسكرية لغز والعراق واحتلاله في (٩/نيسان/ ٢٠٠٣) تحت ذرائع ومبررات مختلفة، وباستخدام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ويوضح هذا مدى الترابط بين الارادة السياسية ووحدة الهدف وصانع وموجه هذه القرارات الا وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما يؤكد ان قرارات مجلس الامن غير خاضعة للرقابة القضائية. ويلاحظ أن هناك تناقض صارخ في تعامل مجلس الأمن مع الاحداث، فقد عالج المجلس اعتداءات الكيان الصهيوني على سوريا ومصر والقدس والضفة الغربية في حدود الفصل السادس، بينما معالجته لمشكلة العراق فكانت مباشرة اللجوء للفصل السابع واتخاذ سيل من العقوبات بحقه حتى بعد الانسحاب من الكويت، ويبدو أن العامل المشترك في الحادثتين هو واحد الا وهي الولايات المتحدة الأمريكية، إذا فإن قرارات المجلس كانت بعيدة عن القانون الدولي، وكان المتحكم بها هي الولايات المتحدة وليس مجلس الأمن الدولي (٣٥)وفي حرب الخليج الثالثة عاد مجلس الأمن من جديد لإصدار القرارات ض د العراق وبتوجيه وضغط من الولايات المتحدة الأمريكية وبعد أخذ ورد مع الدول الرافضة للحرب، الا ان الولايات المتحدة أصرت على الحرب بحجة أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل وأنه يشكل خطراً على الأمن والسلم الدوليين، لتتمكن من استصدار القرار رقم ١٤٤١ بعد أن مارست ضغوطا كبيرة على مجلس الأمن، وبموجبه سوف يتم استخدام القوة في حال عدم التزام العراق بنظام التفتيش على الاسلحة، وهو حجة وذريعة من قبل الولايات المتحدة لغزو العراق واحتلالها، لاسيما أنها متأكدة من خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل، وهذا القرار لم يتطرق إلى مخالفات النظام ضد شعبه أو ضد الكويت إنما القلق من المخالفات التي من المحتمل أن يرتكبها النظام مع لجان التفتيش الدولية العاملة على نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق(٣٦)وقد تم اصدار هذا القرار بتاريخ (٨/ تشرين الثاني / ٢٠٠٢) لتتخذ منه الولايات المتحدة مبررا لغزو العراق واحتلاله، عطفا على أن هذا القرار يحمل بين جنباته الكثير من الذل والمهانة لدولة للعراق، وقد أنهت الولايات المتحدة كذبة التفتيش عن أسلحة العراق المزعومة للدمار الشامل، واعلنت استخدام القوة العسكرية ضده، رغم أن اللجنة قد حددت مدة أمدها ثمانية أسابيع، بيد أن الولايات المتحدة الأمريكية عملت على اعاقة عمل هذه اللجنة خوفا من أن تتكشف اكاذيبها وتبطل ذرائع ومبررات الغزو أمام العالم، وقد تكشفت الكثير من الأكاذيب الأمريكية بخصوص امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل وامتلاكه للسلاح النووي، ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما نسب لسفير الولايات المتحدة في دولة النيجر من أنه قد زود العراق باليورانيوم، الا ان ذلك لم يكن له أية صحة(٣٧) وعلى الرغم من كثرة القرارات الأممية التي تم استصدارها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال ضغطها على مجلس الامن بخصوص العراق من عقوبات شاملة ونزع اسلحة والتهديد باستخدام القوة إلا أنها قد خلت من اي فقرة تشير إلى حماية المواطنين العراقيين، بل إن جل اهتمامها كان منصبا على الحصول على القرار الذي يسمح لها باستخدام القوة العسكرية على العراق، وكما هو الحال مع القرار ١٤٤١ إذ لم يكن هم الولايات المتحدة الأمريكية هو الأسلحة والتفتيش عنها بقدر ما كان الأمر متعلقا بإيجاد مبرر لاستخدام القوة لغزو العراق، فضلا عن منحها الوقت الكافي من مجلس الامن لتحشيد قواتها، وهذا مخالف لمبادئ مجلس الأمن بحفظ الأمن والسلم الدوليين وحماية الشعوب من آثار ومخلفات الحروب المعنوية والمادية(٣٨) أن للجوء الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للخيار العسكري ضد العراق واحتلاله آثارا وخيمة على ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن تقويضه للجهود الدولية لحل الأزمة بالطرق السلمية، إذ أكد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة بعدم مشروعية الحرب، و بعد احتلال العراق من قبل عضويين مؤسسين للأمم المتحدة ودائمين في مجلس الأمن وضعت الأمم المتحدة في مأزق غي مسبوق من خرق للشرعية الدولية وبهذه الفضاضة، ليؤدي ذلك الى اضطراب النظام الدولي بسبب هذه الحرب المخالفة للقوانين والاخلاقيات والشرعية الدولية وحقوق الإنسان، ليثبت ذلك أن ادوار مجلس الأمن والأمم المتحدة كان معدومة، إضافة إلى ذلك أصدر مجلس الامن القرار رقم ١٤٨٣ بتاريخ (٢٢/ايار/ ٢٠٠٣) الذي أطلق يد قوات التحالف البريطاني الأمريكي في حكم العراق والتحكم فيه والتصرف بشؤونه المختلفة بشكل مطلق دون وضع اي أي قيود أو ضوابط ودون أي نوع من الرقابة، والمستغرب من هذا القرار هو عدم تطرقه لموضوع الاحتلال وعدم شرعيته، أو إدانته، على العكس من ذلك فإنه أقر الاحتلال ضمنا، فضلا عن إقرار مجلس الأمن لشرعية الاحتلال ومشروعية تصرفاته وبقاءه في العراق عبر اصداره القرارين المرقمين ١٥٠٠ و ١٥١١ في عام ٢٠٠٣ (٣٩). وقد اجاز القرار رقم ١٤٨٣ الصادر من مجلس الامن والذي تم تبنيه بعد مرور أكثر من شهر على سقوط النظام البعثي في العراق، بعد صوت عليه ١٤عضو من أعضاء مجلس الأمن، لقوات الولايات المتحدة الأمريكية وقوات المملكة المتحدة البريطانية بالسيطرة على اقتصاد العراق ومستقبله السياسي وبذات الوقت حدد دور منظمة الأمم المتحدة وقيدها الاستشارات السياسية والقطاع الإنساني فقط، اما بالنسبة لقرار مجلس الأمن رقم ١٥٠٠ الذي أصدره بتاريخ (١٤/ أغسطس/ آب ٢٠٠٣) فانه قد وافق على تشكيل مجلس حكم انتقالي في العراق لكن دون الاعتراف به(٤٠)لم يختلف دور مجلس الأمن عن دور منظمة الأمم المتحدة فيما يخص دوره السلبي تجاه العراق لاسيما الاجحاف في القرارات والمتمثلة بالسماح باستخدام القوة العسكرية وفرض العقوبات ووضعه تحت طائلة الفصل السابع، رغم أنه في حوادث مشابه لم يكن بهذه الحدة والحزم واكتفى بالفصل السادس كما حصل مع إسرائيل، فضلا عن صمته المخجل إزاء احتلال القوات الأمريكية للعراق دون وجود غطاء شرعي، بل إنه

عمل الأسواء من ذلك بعد إصداره لمجموعة قرارات فيما بعد اعطى من خلالها الشرعية للقوات المحتلة، زد على ذلك تخليه عن أداء واجباته تجاه الشعب العراقي وعدم مساهمته بتوفير الحماية والعمل على استقرار الاوضاع، من مبدأ حفظ الأمن والسلم الدوليين، ومن خلال ما تقدم يتضح دور مجلس الأمن السلبي على العراق وتأثيره الواضح على العملية السياسية وعلى أداء الأحزاب السياسية.

النتائج :

١- أن هناك تأثير واضح للقوى الدولية الفاعلة على العراق وعلى العملية السياسية بصورة عامة وعلى أداء الأحزاب السياسية بصورة خاصة.

٢- كان هناك اهتمام قديم للقوى الدولية الفاعلة بالعراق، إذ سعت هذه الدول ليكون لها نفوذ في العراق لاسيما بعد اكتشاف النفط.

٣- عملت هذه الدول كل ما من شأنه إضعاف العراق وانهاكه لتسهيل عملية السيطرة عليه والتدخل في شؤونه، ومنها دفع نظامه المتهور لخوض الحروب غير المجدية.

٤- لقد شجعت هذه القوى، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية النظام البعثي على اجتياح الكويت، لتعمل بعد ذلك على استنزاف موارد المنطقة، فضلا عن تدمير العراق والتدخل في شؤونه.

٥- عملت هذه الدول على إسقاط النظام واحتلال العراق بعد أن دمرته واستنزفت قواه من خلال ضربه وتدميره وفرض الحصار الاقتصادي على شعبه.

٦- عملت قوات التحالف المحتلة بقيادة الولايات المتحدة على سن قوانين أضرت كثيرا بالعراق والعملية السياسية وباداء الأحزاب السياسية متمثلة بالمحاصصة الطائفية والديمقراطية التوافقية.

٧- استخدمت قوات التحالف مختلف الاساليب القذرة من أجل سيطرتها وإطالة أمد وجود قواتها في العراق والمتمثلة بإثارة الفتن الطائفية بين أطياف الشعب العراقي، فضلا عن دعمها المجاميع الإرهابية.

٨- لم يكن للمنظمات الدولية اي دور إيجابي في العراق، بل كانت خاضعة بصورة كبيرة للإرادة الأمريكية التي عملت على استصدار قرارات من هذه المنظمات لمصلحتها على حساب مصلحة العراق.

المقترحات:

١- العمل على توحيد الصفوف العراقية داخليا ونبذ الخلافات الطائفية وغيرها والخروج للعالم بقرارات موحدة تعكس قوة العراق الرافضة لأي تدخل بشأنه الداخلي.

٢- محاولة التفاوض مع هذه الدول الفاعلة والمؤثرة للوصول إلى تحقيق المنافع والمصالح المشتركة، والعمل على الافادة من خبراتها عبر فتح باب الاستثمار أمامها وتطويرها للكوادر المحليه ولهذا دور كبير في استقرار الأوضاع في البلد وهذا ما سينعكس بالايجاب على العملية السياسية وعلى أداء الأحزاب السياسية.

٣- توضيح وتعديل بعض الفقرات فضلا عن، إضافة فقرات جديدة للدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥ القانون الاحزاب لسنة ٢٠١٥ لتنظيم عمل الأحزاب ونشاطاتها وتمويلها كي يكون أداءها وطنيا مثمرا لا يتأثر بالمؤثرات الخارجية.

٤- العمل على تأسيس دائرة أو هيئة خاصة بالأحزاب السياسية تقوم بمراقبة عمل الأحزاب وأنشطتها ووضع العقوبات المناسبة عند مخالفتها.

٥- التشجيع على تأسيس الأحزاب السياسية الوطنية العابرة للطائفية والقومية، وعدم منح اي ترخيص أو إجازة تأسيس عكس ذلك.

المصادر:

١. بن عرفة، محمد نذير، الامم المتحدة والتدخل الأمريكي في العراق، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر كلية الحقوق، ٢٠١٠.

٢. الجابري، ستار جبار، العراق والاتحاد الأوربي نحو شراكة استراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٧،

٣. الجاسور ناظم عبد الواحد، تأثير الخلافات الامريكية الأوربية على قضايا الامة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧،

٤. جحيح، محمد، الدور الأمريكي في إذكاء الحروب الطائفية، القدس العربي، ٢٠٢٤، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠ / ٥/ ٢٠٢٤، متاح على الرابط: www.alquds.co.uk.

٥. الجزيرة، سلسلة قرارات مجلس الأمن بشأن العراق، الجزيرة نت، ٢٠٠٣، تم الاطلاع بتاريخ ٢٢/ ٥/ ٢٠٢٤, متاح على الرابط: https://www.aljazeera.net.

٦. حافظ، طالب حسين، تطور الاستراتيجية الأمريكية في العراق ٢٠٠٣-٢٠٠٧، مجلة دراسات دولية، العدد ٣٦، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.

٧. الحديدي، طلعت جياد لجي، العلاقة بين مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد ١، السنة ١, ٢٠٠٩.

٨. حروب العراق، احصائيات مرعبة لضحايا المدنيين منذ الغزو الأمريكي، وكالة يقين للأنباء، ٢٠١٩، تم الاطلاع بتاريخ ٥/٢٢ / ٢٠٢٤، متاح على الرابط: yaqinnews.net.

٩. حسن، فاضل عبد علي وجواد كاظم گطان، منظمة الأمم المتحدة وضرورات الاصلاح، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، المجلد ١٢، العدد ٣ ،٢٠٢٢.

١٠.حسن، وجدان فالح، نمط ادارة الحكم في العراق وآثاره السياسية والاقتصادية للمدة (١٩٢١-٢٠٠٠) رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٧.

١١.الخفاف، مؤيد، الصحافة العراقية في عامين من ٩ نيسان ٢٠٠٣ وحتى نيسان ٢٠٠٥، الباحث الاعلامي، ٢٠٠٦.

١٢.الداهري، خلف عبد الجليل، العراق والفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم. العدد ٣٢ كلية الرافدين الجامعة، ٢٠١٣.

١٣.داود سلمان علي، مجلس الأمن أضفى الشرعية والمشروعية على احتلال العراق بعيدا عن الفصل السابع، اراء حول الخليج، ٢٠١٨، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٢، متاح على الرابط: https://araa.sa.

١٤.الديب، كمال، زلزال في ارض الشقاق _العراق (١٩١٥-٢٠١٥) ، ط ١، دار الفارابي، لبنان،٢٠٠٣.

١٥.الشكراوي، علي هادي حميدي، مستقبل العلاقات العراقية – الأمريكية / دراسة في المتغيرات المؤثرة، جامعة بابل، ٢٠١٢، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠ / ٥/ ٢٠٢٤، متاح على الرابط repository.uobabylon.edu.iq

١٦.عبيد، منى حسين وخلود محمد خميس، العلاقات العراقية الأمريكية في ضوء اتفاقية الإطار الاستراتيجي، مجلة كلية التربية للبنات العدد٣، المجلد ٢٧، جامعة بغداد، ٢٠١٦.

١٧.علي، مثنى فائق وآخرون، بناء دولة العراق (تيارات متضاربة ورؤى مستقبلية)، ط ١، مؤسسة الرضوان الثقافية، بيروت، ٢٠٢١.

١٨.العيساوي، مالك محسن، الحروب بالوكالة ادارة الازمة الدولية في الاستراتيجية الأمريكية، ط ١، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٤.

١٩.كليوي، لطيف كامل، لطيف كامل كليوي، تحليل جغرافي سياسي للسياسات الخارجية العراقية حيال تركيا و ايران، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٤.

٢٠.مثنى فائق العبيدي، الأمم المتحدة في العراق بين التأثير الأمريكي والوضع الأمني المتدهور، اراء حول الخليج، ٢٠١٨، تم الاطلاع بتاريخ ٢٢/ ٥/ ٢٠٢٤، متاح على الرابط: https://araa.sa

٢١.محمد، احمد، الغزو الأمريكي البريطاني للعراق في عام ٢٠٠٣) بحث في الاسباب والنتائج، مجلة جامعة دمشق، المجلد (٢)، العدد (٤٣)، ٢٠٠٤.

٢٢.المسعودي، بسمة ماجد حمزة، الاثار الاقتصادية والسياسية لقرارات الامم المتحدة تجاه العراق للمدة من ١٩٩٠ – ٢٠٠٨، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١١.

23. Warwick Armstrong James Anderson Geopolitics of European Union Enlargement master book LSBN New York ،٢٠٠٧ ،p. 22

هوامش البحث

(١) مثنى فائق علي وآخرون، بناء دولة العراق (تيارات متضاربة ورؤى مستقبلية) ، ط ١، مؤسسة الرضوان الثقافية، بيروت، ٢٠٢١ ص١١٩-١٢٠.

(٢) علي هادي حميدي الشكراوي، مستقبل العلاقات العراقية – الأمريكية / دراسة في المتغيرات المؤثرة، جامعة بابل، ٢٠١٢، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠ / ٥/ ٢٠٢٤، متاح على الرابط repository.uobabylon.edu.iq

(٣) محمد احمد، الغزو الأمريكي البريطاني للعراق في عام ٢٠٠٣) بحث في الاسباب والنتائج، مجلة جامعة دمشق، المجلد (٢) ، العدد (٤٣) ، ٢٠٠٤، ص ص١١٨.

(٤) مالك محسن العيساوي، الحروب بالوكالة ادارة الازمة الدولية في الاستراتيجية الأمريكية، ط ١، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٤، ص٨٢.

(٥) وجدان فالح حسن، نمط ادارة الحكم في العراق وآثاره السياسية والاقتصادية للمدة (١٩٢١-٢٠٠٠) رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٧, ص١٧٨.

(٦) كمال الديب، زلزال في ارض الشقاق _العراق (١٩١٥-٢٠١٥) ، ط ١، دار الفارابي، لبنان،٢٠٠٣, ص٢٩٧.

(٧) مثنى فائق علي وآخرون، مصدر سابق، ص١٢٠-١٢١.

(٨) طالب حسين حافظ، تطور الاستراتيجية الأمريكية في العراق ٢٠٠٣-٢٠٠٧ ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٣٦، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص١٢٤.

(٩) مثنى فائق علي وآخرون، مصدر سابق، ص١٢١.

(١٠) طالب حسين حافظ، مصدر سابق، ص١٢٤.

(١١) منى حسين عبيد وخلود محمد خميس، العلاقات العراقية الأمريكية في ضوء اتفاقية الاطار الاستراتيجي، مجلة كلية التربية للبنات العدد٣، المجلد ٢٧، جامعة بغداد ، ٢٠١٦، ص٩٢٤-٩٢٥.

(١٢) لطيف كامل كليوي، لطيف كامل كليوي، تحليل جغرافي سياسي للسياسات الخارجية العراقية حيال تركيا و ايران، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب ، جامعة البصرة، ٢٠١٤، ص ص ٨٨١- ١٩٣.

(١٣) محمد جحيح، الدور الأمريكي في إذكاء الحروب الطائفية، القدس العربي، ٢٠٢٤، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠ / ٥/ ٢٠٢٤، متاح على الرابط: www.alquds.co.uk.

(١٤) المصدر نفسه الرابط: www.alquds.co.uk.

(١٥) لطيف كامل كليوي، مصدر سابق، ص١٩١-١٩٢.

(١٦) مؤيد الخفاف، الصحافة العراقية في عامين من ٩ نيسان ٢٠٠٣ وحتى نيسان ٢٠٠٥، الباحث الاعلامي، ٢٠٠٦، ص٤٣-٤٤.

(١٧) ستار جبار الجابري، العراق والاتحاد الأوربي نحو شراكة استراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٧، ص٩٦.

(١٨) ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الامريكية الأوربية على قضايا الامة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص١٥٣-١٥٤.

(١٩) ستار الجابر واخرون ، مصدر سابق ، ص١٣-١٤.

(٢٠) ستار الجابر واخرون، المصدر نفسه، ص٢٣.

(٢١) Warwick Armstrong James Anderson Geopolitics of European Union Enlargement master book LSBN ٢٠٠٧، New York، p. 22

(٢٢) لطيف كامل كليوي، مصدر سابق، ص٢٠١.

(٢٣) فاضل عبد علي حسن و جواد كاظم گطان، منظمة الأمم المتحدة وضرورات الاصلاح، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، المجلد ١٢،العدد ٣ ،٢٠٢٢، ص٥١.

(٢٤) المصدر نفسه، ص٦٢-٦٣.

(٢٥) مثنى فائق العبيدي، الأمم المتحدة في العراق بين التأثير الأمريكي والوضع الأمني المتدهور، اراء حول الخليج، ٢٠١٨، تم الاطلاع بتاريخ ٢٢/ ٥/ ٢٠٢٤، متاح على الرابط: https://araa.sa

(٢٦) لطيف كامل كليوي، مصدر سابق، ص٢١٤.

(٢٧) محمد نذير بن عرفة، الامم المتحدة والتدخل الأمريكي في العراق، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر كلية الحقوق، ٢٠١٠، ص٤٢.

(٢٨) بسمة ماجد حمزة المسعودي، الاثار الاقتصادية والسياسية لقرارات الامم المتحدة تجاه العراق للمدة من ١٩٩٠ – ٢٠٠٨، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١١، ص٧٧.

(٢٩) المصدر نفسه، ص٢٥٥.

(٣٠) حروب العراق، احصائيات مرعبة لضحايا المدنيين منذ الغزو الأمريكي، وكالة يقين للأنباء، ٢٠١٩، تم الاطلاع بتاريخ ٥/٢٢ / ٢٠٢٤، متاح على الرابط: yaqinnews.net.

(٣١) طلعت جياد لجي الحديدي، العلاقة بين مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد ١، السنة ١, ٢٠٠٩, ص٢٤٥.

(٣٢) المصدر نفسه، ص٢٤٦.

(٣٣) بسمة ماجد حمزة، مصدر سابق، ص٩٩-١٠٠.

(٣٤) خلف عبد الجليل الداهري، العراق والفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم. العدد ٣٢ كلية الرافدين الجامعة، ٢٠١٣، ص١.

(٣٥) المصدر نفسه، ص١٠-١١.

(٣٦) حيدر عبدالله عباس، مصدر سابق، ص٢٧٤.

(٣٧) محمد نذير بن عرفة، مصدر سابق، ص١٩-٢٠.

(٣٨) المصدر نفسه، ص٤٤.

(٣٩) داود سلمان علي، مجلس الأمن أضفى الشرعية والمشروعية على احتلال العراق بعيدا عن الفصل السابع، اراء حول الخليج، ٢٠١٨، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٢، متاح على الرابط: https://araa.sa.

(٤٠) الجزيرة، سلسلة قرارات مجلس الأمن بشأن العراق، الجزيرة نت، ٢٠٠٣، تم الاطلاع بتاريخ ٢٢/ ٥/ ٢٠٢٤, متاح على الرابط: https://www.aljazeera.net.